مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد (26) العدد (1)2004
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic Science Series Vol (26) No (1) 2004

واقع النشاط الاستثماري في المناطق الحرة السورية

الدكتور نور الدين هرمز*
الدكتور فادي خليل**
صفوان ديب***

(قبل للنشر في 2004/8/19)

□ الملخّص □

تعرضنا في هذا البحث ، إلى دراسة واقع الأنشطة الاستثمارية العاملة في المناطق الحرة السورية ، من خلال التعرف على اقتصاديات المناطق الحرة ، وتطور مفهومها وأشكالها والدور الاقتصادي الذي تؤديه في البلد الأم ، ومن ثم تطور الأهداف والغايات التي ترجوها الدول من إقامة هذه المناطق وما توفره من مناخ وبيئة استثمارية مناسبة لضمان نجاح المناطق الحرة القائمة على أراضيها .

ثم وضحنا مدى توجه الحكومة السورية في دعم وتوسيع هذه التجربة ، وعملنا على بيان التوزع الجغرافي للمناطق الحرة في القطر ، وتوزع الاستثمارات التجارية والصناعية بين فروع المؤسسة العامة للمناطق الحرة السورية .

كذلك تعرضنا لدراسة حركة البضائع فيها وتطورها وتحليلها عبر دراسة وارداتها وصادراتها من وإلى(القطر وخارج القطر). وبيان استراتيجية التصنيع في هذه المناطق ، وتطور النشاط الصناعي فيها وأنواع الصناعات القائمة ، وما تحققه من قيمة مضافة ، وما تشغل من أيدي عاملة ، والدور الذي تلعبه في تغذية تجارة الاستيراد والتصدير في القطر .وأخيراً بيان النتائج التي توصلنا إليها ، وصياغة جملة من التوصيات التي يمكن أن تساهم في تفعيل دور المناطق الحرة السورية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتنويع الاقتصاد الوطني.

* أستاذ مساعد في جامعة تشرين ، كلية الاقتصاد ، قسم الاقتصاد والتخطيط .
** مدرس في جامعة تشرين ، كلية الاقتصاد ، قسم الاقتصاد والتخطيط .
***طالب ماجستير في جامعة تشرين ، كلية الاقتصاد ، قسم الاقتصاد والتخطيط – اللاذقية ، سوريا .

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد (26) العدد (1)2004
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic Science Series Vol (26) No (1) 2004

The Reality of Investment Activity in the Syrian Free Zones

Dr. Nour Aldin Hurmuz *
Dr. Fadi khalil **
Safwan Deeb***

(Accepted 19/8/2004)

□ ABSTRACT □

In our research, we study the reality of the investment activities in the Syrian Free Zones through recognizing the economical of the Free Zones and the evolution of the form and the notion of free zones besides the economical role they play in the mother country, then we deal with the development of the goals and objectives the countries seek from establishing these zones and the proper investment environment these countries provide to guarantee the success of their free zones.

We also illustrate the extent the Syrian government goes in supporting and expanding this experience. We worked on illustrating the geographic distribution of the free zones in Syria and the distribution of the commercial and industrial investments in the branches of the public foundation of the free zones in Syria.

We also study the movement the development and the analysis of goods through studying the exports and the imports. Then we illustrate the manufacturing strategy the development of the industrial activities and the kind of existing industries in these zones in order to clarify what they achieve for the added value the number of workers they employ and the role they play in nourishing the export and the import trade in Syria.

Finally, we manifest the results of this study forming a number of suggestions and recommendations that can contribute in achieving the role of the free zones in Syria in attracting the direct foreign investments and diversifying the national economy.

***Assistant Professor, Planning Department, Faculty Of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
**** Lecture At Faculty Of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
***** Student Master Degree At The Faculty Of Economics, Tishreen University, Lattakia – Syria .**

أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث من كونه يسلط الضوء على التجربة الاستثمارية في المناطق الحرة السورية ، ويعمل على دراسة واقع الاستثمارات فيها وتقييمها واستخلاص النتائج والتوجيهات التي تساعد في تفعيل ودعم الأنشطة العاملة في المناطق الحرة السورية. كما يكتسب هذا البحث أهمية خاصة ، نظراً لقلة وندرة الدراسات الاقتصادية الأكاديمية والميدانية المتخصصة التي تناولت هذه التجربة ودورها في دعم وتنويع الاقتصاد السوري

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى :

1- دراسة واقع الأنشطة الاستثمارية العاملة في المناطق الحرة السورية وتحديد مقوماتها وأنواعها وتوزعها ومدى تطورها.

2- توضيح العلاقة بين استثمارات المناطق الحرة السورية والاقتصاد الوطني أي الروابط الخلفية التي تؤديها المناطق الحرة السورية.

3- صياغة جملة من المقترحات والتوصيات التي يمكن أن تساهم في تطوير عمل المناطق الحرة السورية .

مقدمة :

يعرف الاقتصاد بالمفهوم العام بأنه ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية أو الإنسانية الذي يبحث في علم الندرة أو الحاجة وإشباعها، من خلال تحديد الطلب وتجميع وتنمية الموارد وتخصيصها لتلبية الحاجات والإنفاق الرشيد عليها لتحقيق التوازن

وفي ضوء هذا المفهوم درجت أد بيات الفكر الاقتصادي في إطلاق مصطلح " اقتصاد " على أنواع الأنشطة التي لها علاقة بالصناعة والتجارة والتنمية والتخطيط والنقود والبنوك والنقل والطاقة ... الخ. وحيث أن المناطق الحرة تمارس هذه الأنشطة الاقتصادية المختلفة مجتمعه أو منفردة. بحسب أنواع المناطق وتخصصها. فإن الدور الأساسي للمناطق الحرة يعتبر دورا اقتصادياً وهذا ما يتسق مع المفهوم العام لعلم الاقتصاد. والمناطق الحرة السورية شأنها شأن جميع المناطق الحرة العالمية. هي مؤسسات وقتية بأشكالها وأبعادها الراهنة حالياً ودواعي إقامتها تبعاً للظروف والمتطلبات الاقتصادية المحلية والدولية فهي لا تزال تتطور من شكل إلى آخر وبصيغ مختلفة ولم تصل إلى صيغة نهائية ومحددة.

والمناطق الحرة السورية مرتبطة ومتفاعلة – سلباً وإيجاباً – مع النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي القائم في سورية ومع الظروف الإقليمية والدولية. وسنلاحظ ذلك من خلال دراسة واقع الاستثمار في المناطق الحرة السورية والدور الاقتصادي الذي تلعبه في دعم الاقتصاد الوطني وتقييم هذه التجربة خلال 32 عاماً واستقراء واستخلاص النتائج والتوصيات والآفاق المستقبلية لعمل المؤسسة.

مدخل إلى اقتصاديات المناطق الحرة :

في العقود الأخيرة من القرن العشرين توسعت دائرة المناطق الحرة في العالم ، وتطورت مفاهيمها. كما تطورت وظائفها التي كانت في السابق مقصورة على ممارسة نشاط التجارة الحرة في الموانئ البحرية والجوية إلى ممارسة نشاط اقتصادي تجاري وإنتاجي وخدمي شامل أو متخصص وسنتعرض هنا للمفهوم العام للمناطق الحرة :

فالمنطقة الحرة (free zoon) هي مساحة من أرض الدولة تخصصها وتحددها وتقيمها خارج المنطقة الجمركية ، ويتم التعامل معها من وجهة نظر التجارة الخارجية كما لو أنها أجنبية وتتمتع بحرية التجارة وتداول البضائع (استيراد وتصدير وتخزين ومعالجة البضائع) والتصنيع والخدمات بدون قيود أو رسوم أو ضرائب جمركية معمول بها في نطاق المنطقة الجمركية.

ولا تعني الحرية هنا أن تكون حرة تماماً من الرقابة الجمركية ، إلا أن هذه الرقابة تكون بحدها الأدنى لغرض مكافحة التهريب ولمنع دخول السلع التي يمنع القانون تداولها أو دخولها إلى المنطقة(1).

وهناك عدد من المصطلحات لأنشطة المناطق الحرة غالبها مترادفات لتسمية واحدة ونذكر منها على سبيل المثال:

1-المنطقة الحرة (Free zoon) 2- الميناء الحر (Free port) 3- منطقة التجارة الحرة (Free trade zoon) 4- منطقة معالجة الصادرات (Export processing zoon) 5- منطقة السوق الحرة (Duty Free zoon) 6- المنطقة الاقتصادية الخاصة (Special Economic zoon) .

تطور الأهداف والغايات :

لقد تطورت الأهداف التفصيلية للمناطق الحرة بحسب خصوصية الدولة المضيفة للاستثمار وقد حددت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) الغايات العامة لإقامة المناطق الحرة الصناعية بما يلي(2):

1- يمكن اعتبار المناطق الحرة خطوة أولى لاجتذاب المستثمرين الأجانب.

2- يمكن أن تتيح المناطق الحرة فرصة لتفادي العقبات البيروقراطية.

3- يمكن أن توفر المناطق الحرة معرفة جيدة وأن تلعب دوراً تعليمياً في مساعدة الشركات على التكيف مع اقتصاد السوق.

4- يمكن النظر إلى المناطق الحرة كمصدر لمنتجات وتكنولوجيا جديدتين.

5- تؤثر المناطق الحرة تأثيراً صناعياً وتكنولوجياً هاماً على البلد المضيف وتقوم بدور تعليمي على أساليب الإدارة وتنظيم العمل وتسويق الصادرات.

6- ترصد المناطق الحرة المهتمة بالتجارة والمنفتحة على الخارج (التي تسعى إلى اجتذاب استثمارات جديدة وتطبق تكنولوجيات جديدة) الاتجاهات الصناعية في السوق الدولية وتمثل مصدراً للأفكار الجديدة التي تساعد على حفز الاقتصاد المحلي.

---

(1) ظافر ، محمد سعيد – اقتصاديات المناطق الحرة ، ورقة عمل مقدمة إلى ملتقى اقتصاديات المناطق الحرة دمشق 29-31 أيار 2002م، ص 6 .

(2) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا – تطور المناطق الحرة في منطقة الإسكوا، الأمم المتحدة نيويورك 1995 ص3 .

7- توفر المناطق الحرة مدخلاً إلى عمليات تصنيع الصادرات .

8- تخلق المناطق الحرة فرص عمل مباشرة (في مجال الصناعة التحويلية) وبصورة غير مباشرة في مجال (الخدمات) بالإضافة إلى تعليم المهارات الصناعية والتسويقية.

9- تعزز المناطق الحرة تطوير الموانىء وتزيد إيراداتها.

10- توفر المناطق الحرة الخدمات المصرفية والتي لا تنطبق عليها أحكام وتعليمات العمل المصرفي لدولة المنطقة الحرة والخدمات التأمينية وغيرها من الخدمات .

11- يمكن استخدام المناطق الحرة في استيراد المنتجات المتقدمة تكنولوجيا إلى البلد المضيف .

12- يمكن أن تساعد المناطق الحرة في خفض نقل البضائع من الخارج إضافة إلى تقليل وقت التسليم خلال فترات نقصها.

البيئة الاستثمارية المناسبة لعمل المناطق الحرة:

إن تحديد الأهداف السابقة وعمل الدراسات وإنجاز الخطط تظل طموحات وآمال نظرية على الورق ولن يتأتى تحقيقها إلا عند استيعاب وتوفر الشروط الأساسية لخلق بيئة مناسبة للاستثمار تضمن نجاح إقامة المنطقة الحرة (المناخ الاستثماري فيها) والتي يمكن إيجازها بالتالي :

1- الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتوفرا لأمان والاطمئنان، والتشريعات العادلة والتطبيق المحايد والموضوعي لها.

2- توفر الضمانات والحوافز للمستثمرين المتمثلة بالإعفاءات الضريبية والجمركية ، وإلغاء القيود التجارية وضمان عدم التأميم أو المصادرة ، وحرية الاستثمار وتحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج .

3- توافر عناصر التكلفة الرخيصة والأيدي العاملة الرخيصة المدربة وأطر التدريب والتعليم.

4- توافر مرافق التسهيلات والخدمات الكافية مثل خدمات النقل والاتصال والبنوك والتامين وتموين وخدمات السفن والطائرات. وخدمات السكن والسياحة والتسويق والمهن الحرة.

5- تسهيل وتبسيط الإجراءات وسلامتها وسرعة البت في الطلبات وتوفير البيانات والمعلومات والدراسات

6- وجود السوق الكفيل باستيعاب منتجات وخدمات المنطقة الحرة ، والقدرة على ضمان توسيع الطلب لهذا السوق.

7- الحفاظ على البيئة الطبيعية والبشرية والعمرانية.

8- الإنتاج الجيد القادر على المنافسة.

" المناطق الحرة في استراتيجية التطوير الاقتصادي السوري "

إن تكريس مفهوم العولمة الاقتصادية وتحرير القيود المفروضة على حركات السلع والخدمات ورأس المال. وتحجيم دور الدولة الاقتصادي لصالح دور أنشط لآلية السوق والمنافسة، وعدم قدرة الإقتصادات على رفع معدلات

النمو والاستفادة القصوى من الطاقة التشغيلية المتاحة فيها بالاعتماد على الاستثمار المحلي والموارد المحلية فقط ، خاصة بعد تراجع المساعدات والقروض الدولية الميسرة الأمر الذي زاد في درجة الاعتماد على رؤوس الأموال الأجنبية لسد العجز والموارد المحلية وهنا احتدمت المنافسة على اجتذابها. حيث بدأت الدول تتسابق لتقديم شتى أنواع التسهيلات والمزايا والامتيازات بغية رفع وتائر النمو وتنويع مصادر الدخل وإحداث فرص عمل جديدة وزيادة القدرة التنافسية للصادرات وذلك كله عبر آليات متعددة أهمها قوانين الاستثمار .

وسوريا كبلد نامٍ أدركت أهمية الاستثمارات الأجنبية والعربية المباشرة ودورها في دعم وتحريك عجلة الاقتصاد الوطني. وانطلاقاً من المتغيرات الدولية الاقتصادية والسياسية ونقص الاستثمارات والمدخرات المحلية، سارعت إلى إصدار القوانين والتشريعات المشجعة للاستثمار وتأمين المناخ الاستثماري المحفز للاستثمارات المحلية والأجنبية .

وكان المرسوم التشريعي رقم /18/ لعام 1971 الذي أحدث الهيئة العامة للمناطق الحرة(1)، من أول القوانين الاستثمارية في القطر، وجاء هذا المرسوم في إطار توجه الدولة المبكر إلى التعددية الاقتصادية والسماح بالاستثمارات الخاصة والأجنبية في ظل حوافز مالية وضريبية ميسرة. حيث سبق مرسوم إحداث المناطق الحرة السورية قانون الاستثمار رقم (10) الصادر عام 1991 بعشرين عاماً. وقد مرت هذه المناطق بعدة مراحل نوجزها بما يلي :

1- مرحلة التأسيس: واستمرت من عام 1971 ولعام 1980 : وتميزت بأنها فترة إنشاء بنية تحتية وتنظيمية وجذبت العديد من الاستثمارات المحلية .
2- مرحلة الجمود والتوقف: واستمرت من عام 1981 ولعام 1987 : حيث انحرفت المناطق الحرة عن أهدافها وأصبحت بؤرة للتهريب والمخالفات .
3- مرحلة الانطلاق والعمل من عام 1987 ولغاية عام 2002 : عاد العمل بنظام الاستثمار السابق وتطور العمل عاماً بعد عام
4- مرحلة التطوير والتحديث من عام 2002 : بدأت بإحداث مناطق حرة جديدة ، ثم صدور المرسوم 40 لعام 2003. الذي سمح بإقامة مناطق ونقاط حرة خاصة وفتح آفاقاً جديدة للاستثمارات الخدمية وأنظمة التشغيل العالمية .

و يمكن أن نلاحظ توجه الدولة لرعاية وتطوير المناطق الحرة لدعم الاستثمار في القطر بما يلي :

كلمة السيد الرئيس مع رجال الأعمال الإيطاليين في شباط 2002 (2):

"**إن توجه سوريا لتكون عقدة نقل وتوزيع للغاز والكهرباء بين آسيا والمتوسط واستكمال إقامة خطوط النقل البري والبحري والتوسع في المناطق الحرة والمدينة التكنولوجية والكثير من المشاريع المكملة لكي تكون سوريا بموقعها الجغرافي منطقة حرة بين الشرق والغرب**".

إن هذا الحديث يعكس الإستراتيجية الاقتصادية السورية ويبين أهمية المناطق الحرة السورية كأحد أهم المشاريع الجاذبة للاستثمارات والتي تجعل من سوريا ككل منطقة حرة بين الشرق والغرب. وقد تم ترجمة هذا التوجه

(1) أديب ، بهيج– الجديد في نظام استثمار المناطق الحرة الصادر بالمرسوم رقم 40 لعام 2003 صـ9 .

(2) د– سليمان ، عدنان – محاضرة حول واقع وآفاق التطوير في المؤسسة العامة للمناطق الحرة السورية، مديرية التخطيط والإحصاء في المؤسسة.

بإصدار العديد من المراسيم بإحداث أربع مناطق حرة جديدة وصدور المرسوم 40 الذي صدق نظام الاستثمار في المناطق الحرة السورية وكله خلال فترة لا تتجاوز(6) أشهر بين 2002/7/27 و2003/1/27.

التوزع الجغرافي والاستثماري للمناطق الحرة السورية :

تتوزع المناطق الحرة القائمة في الجمهورية العربية السورية على ساحل البحر الأبيض المتوسط وفي مطار دمشق الدولي وعلى الطرق الدولية ،وفي المحافظات الداخلية وفي مواقع هامة داخل القطر. وقد بلغ عدد المناطق الحرة السورية عشرة مناطق يعمل منها (7) حالياً و(3) قيد التجهيز ، وتعمل جميعها تحت إشراف المؤسسة العامة للمناطق الحرة السورية وفقاً لنظام الاستثمار المصدق بالمرسوم (40) لعام 2003 .

جدول رقم (1) يبين توزع المناطق الحرة السورية في القطر

اســـــــم المنطقة	**الموقع**	**المساحة**	**الأنشطة الاستثمارية**
دمشق	**في قلب العاصمة دمشق**	**70000م2**	تجارية:تخزين جميع البضائع وتجارة الترانزيت. **صناعية : ألبسة–جوارب– أدوية–حواسب–أفلام** **مصرفية: (6)مصارف خاصة .**
المطار	**تقع في الجهة الغربية من مطار دمشق الدولي**	**2400م2**	**تجارية: تخزين مختلف أنواع البضائع والسوق الحرة** **صناعية : حواسب–حقن طبية– تشكيل معادن–أدوات منزلية–بطاقات أمنية وبطاقات هاتف .**
عدرا	**على طريق دمشق بغداد على بعد 35كم تقريبا إلى الشمال الشرقي من دمشق**	**731000م2**	**تجارية:مختلف البضائع والمواد** **صناعية:بلاستيك–قص رخام–مستلزمات مشافي–مولدات–أسواق سيارات قديمة وحديثة وقطع تبديلية .**
اللاذقية	**على بعد 7كم عن مرفأ اللاذقية على مفرق الطرق البرية السريعة إلى حلب ودمشق بجوار محطة الشحن بالسكك الحديدية**	**282000م2**	**تجارية:مختلف البضائع والمواد** **صناعية: سحب الحديد على البارد–صناعة الخيوط وصناعة الألبسة**
حلب	**إلى الشمال من مدينة حلب قرب المسلمية تبعد 18كم عن حلب يستثمر منها السكك الحديدية**	**1117000م2**	**تجارية: مختلف البضائع والمواد** **صناعية:حبيبات البلاستيك–الطباعة –النسيج–القهوة المذابة–تجميع مكنات.**

	50000م2 كمرفأ خاف		
طرطوس	على طريق عام طرطوس اللاذقية وهي ملاصقة لمرفأ طرطوس تتصل معه بباب لدخول وخروج البضائع والسيارات	436000م2	تجارية:مختلف البضائع والمواد من سيارات وخشب وحديد.
اللاذقية المرفئية	ضمن مرفأ اللاذقية إلى الجهة الشمالية منه	585000م2	تجارية: مختلف البضائع والسلع وترانزيت السيارات صناعية:صناعة عوادم القطن والزيوت المعدنية وسحب الحديد على البارد.
المرفئية طرطوس	جنوب طرطوس4كم شمال الحدود اللبنانية بين قريتي الخرابة وعرب الشاطئ (قيد الإنجاز) يخترقها الطريق الواصل بين طرطوس ولبنان ولها واجهة بحرية بحدود 3كم	4000000م2	قيد التجهيز(صناعية-تجارية-مصرفية-خدمية-سياحية).
الحسكة	شمال غرب مدينة الحسكة (7كم)وتبعد 30كم عن الطريق الدولي حلب اليعربية	300000م2	قيد التجهيز (صناعية-تجارية-خدمية) .
دير الزور البوكمال	بالقرب من المدينة الصناعية وتبعد حوالي 35كم عن الحدود العراقية	400000م2	قيد التجهيز (صناعية-تجارية-خدمية) .

وتعمل في القطر أيضا شركة المنطقة الحرة الصناعية السورية الأردنية المشتركة وتقع على الحدود السورية الأردنية المشتركة بمساحة 6.5 مليون متر مربع. ولا تتبع للمؤسسة العامة للمناطق الحرة السورية ولها نظام استثمار خاص. وتمارس الأنشطة الصناعية والتجارية. وتجري الدراسات واللقاءات حاليا بين المؤسسة العامة للمناطق الحرة والمناطق الحرة التركية لإقامة منطقة حرة مشتركة على الحدود السورية التركية في موقع باب الهوى. كذلك مع الحكومة اللبنانية لإقامة منطقة حرة مشتركة في منطقة الحميدية على الحدود السورية اللبنانية لتشجيع التبادل التجاري وجذب الاستثمارات الصناعية والاستفادة من الأسواق التركية واللبنانية.

تطور النشاط الاستثماري في المناطق الحرة السورية :

يقوم النشاط الاستثماري في المناطق الحرة السورية على الجمع بين الأنشطة الصناعية والتجارية والتخزينية والمصرفية فقط ولم يسمح نظام الاستثمار السابق بقيام الأنشطة الخدمية والزراعية والسياحية والإعلامية وسنبحث فيما يلي تطور النشاطين التجاري والصناعي والواقع الذي آلت إليه الاستثمارات حتى نهاية عام 2003 .

من المخطط البياني نلاحظ أن أكثر من (85%) من المشروعات والأنشطة القائمة هي أنشطة تجارية

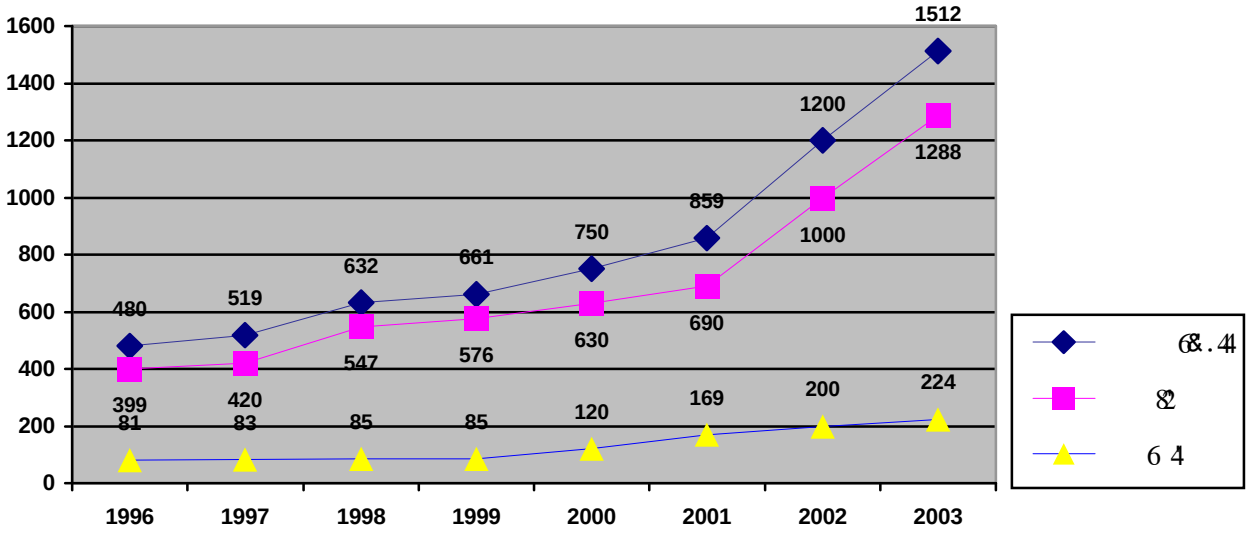

77 □ □ *.(6*1* (.(*9((164' **\ / □ . +1*

حيث بلغ عدد المستثمرين التجاريين (1288) مستثمراً توزعوا بين (7) مناطق حرة في القطر. وقد بلغ عدد المستثمرين الصناعيين (244) مستثمراً في نهاية عام 2003 وهو أقل من (15%) من إجمالي عدد المستثمرين التجاريين والصناعيين والبالغ (1512) مستثمرا (1).

وبالتالي تأخذ المناطق الحرة السورية الصفة التجارية أكثر منها صناعية. ويعود ذلك لانخفاض التكاليف الاستثمارية التجارية عن الصناعية ، والسعي إلى الربح السريع ، وعدم المغامرة بإقامة مشاريع صناعية معمرة ، وطول مدة استرداد رأس المال والعائد .

ومن المخطط نلاحظ أيضا تزايد عدد المستثمرين بشكل ملحوظ في العامين 2002-2003 حيث أن عدد المستثمرين التجاريين قد تزايد بمعدل 27 مشروعاً عام 1997 أي بمعدل (2.25) مستثمراً في الشهر الواحد وهو عدد قليل جداً تزايد ليصل إلى (310) مستثمرين عام 2002 بمعدل (25.83) مستثمر في الشهر أي أن تدفق الاستثمارات والشركات التجارية إلى المناطق الحرة السورية قد تزايد بمعدل عشرة أضعاف عن عام 1997. وفي عام 2003 تراجع تدفق المستثمرين التجاريين ليصل إلى (288) مستثمراً بمعدل (24) مستثمراً في الشهر وهو رقم جيد بالنسبة للمناطق الحرة السورية التي تأثرت بشكل واضح بالظروف الإقليمية والحرب على العراق. ويؤخذ على الاستثمارات التجارية في المناطق الحرة السورية بأن أغلبها محلية برؤوس أموال صغيرة بينما تدفق على منطقة

(1) المصدر – المؤسسة العامة للمناطق الحرة – مديرية الإحصاء والتخطيط – التقرير السنوي لعام 2003

جبل علي وحدها (30) شركة شهرياً عام 2001(2) وأغلبها شركات متعددة الجنسيات ورؤوس أموال ضخمة. وعليه يمكننا اعتبار المناخ الاستثماري في المناطق الحرة السورية جاذباً للاستثمارات التجارية ويعود ذلك إلى المساحات الواسعة المخدمة والتسهيلات المقدمة للمستثمرين حيث تعد المناطق الحرة السورية المكان الآمن والأمثل لاستيراد المواد اللازمة للتصنيع وقربها من المرافئ وأسواق التصريف. فهي ليست مكاناً للتخزين بل يوجد فيها مراكز توزيع إلى القطر والأقطار المجاورة ، كما أن البدلات الرخيصة والمنافسة تجعل من المناطق الحرة السورية مكاناً مناسباً للاستثمارات التجارية حيث يستطيع التاجر وضع بضائعه في المنطقة الحرة وتعليق الرسوم الجمركية عليها مؤقتاً ثم يقرر ما يفعل.

أما عن النشاط الصناعي فنلاحظ من المخطط رقم (1) أن إقبال المستثمرين الصناعيين بدأ يتزايد اعتباراً من عام 2000 حيث تزايد عدد المستثمرين (35) مستثمراً بمعدل (3) مستثمرين في الشهر تقريباً وهو رقم جيد نسبياً باعتبار أن المناطق الحرة السورية حافظت على عدد مستثمريها الصناعيين بين (81 و85) مستثمراً من غير زيادة تذكر خلال الأعوام (96 إلى99). وقد تزايد العدد إلى (49) مستثمراً عام 2001 ثم تراجع إلى (31) مستثمراً عام 2002 ثم إلى (24) مستثمراً عام 2003 ويرجع هذا التزايد إلى افتتاح المنطقة الحرة المرفئية ووضعها في العمل ودخول أنواع جديدة من الصناعات كصناعة تجميع الحواسب الشخصية والمحمولة وصناعات نسيجية ومعدنية وكهربائية جديدة.

التوزع الجغرافي والقطاعي للاستثمارات العاملة في المناطق الحرة السورية :

جدول رقم (2) توزع الأنشطة الصناعية والتجارية بحسب المناطق حتى تاريخ 2003/12/31 (1)

المنطقة	الاستثمارات الصناعية		الاستثمارات التجارية		إجمالي الاستثمارات		النسبة المئوية	
	المشاريع العاملة	النسبة المئوية	المشاريع العاملة	النسبة المئوية	المشاريع التجارية والصناعية	النسبة المئوية	نسبة المشاريع الصناعية	نسبة المشاريع التجارية
عدرا	75	33.48	342	26.55	417	27.57	17.99	82.01
دمشق	60	26.78	262	20.34	322	21.29	18.64	81.36
حلب	55	24.55	237	18.40	292	19.31	18.84	81.16
طرطوس	1	0.44	222	17.23	223	14.74	0.45	99.55
المطار	13	5.80	91	7.06	104	6.87	12.5	87.5
اللاذقية	10	4.46	92	7.14	102	6.74	9.80	90.20
اللاذقية المرفئية	10	4.46	42	3.26	52	3.43	19.23	80.77

(2) دراسات حالة مختارة في منطقة الإسكوا – تقييم المناطق الحرة ، جوانب الصناعة والنقل– الأمم المتحدة، عام 2001 صـ36

المجموع	224	100	1288	100	1512	100	14.82	85.18

من دراسة الأرقام في الجدول رقم (3) نلاحظ ما يلي :

1- يتركز أكثر من (60 %)من الاستثمارات الصناعية ، وأكثر من (46%) من الاستثمارات التجارية في منطقتي عدرا ودمشق نظراً لقربهما من دمشق السوق الاستهلاكية الأكبر في سوريا. كذلك قربها من دمشق يسهل للمستثمر متابعة جميع معاملاته بشكل سريع لدى السفارات والوزارات والإدارات المعنية .

2- إن (99.55 %) من الأنشطة العاملة في منطقة طرطوس تجارية وبالتالي فهي منطقة تجارية بحتة ويعود ذلك لكونها ملاصقة لمرفأ طرطوس مما يجعلها أكثر جاذبية للأنشطة التجارية بسبب سهولة التخليص الجمركي والتخزين وقلة الإجراءات وتخفيض التكاليف. وتعتبر المنطقة الحرة في طرطوس كالمستودع الكبير الذي يغذي تجارة الاستيراد في القطر.

3- بالرغم من حداثة المنطقة الحرة المرفئية في اللاذقية فقد بلغت نسبة الأنشطة الصناعية فيها (19.23%) من الأنشطة العاملة الإجمالية فيها وهي أعلى نسبة بين المناطق الحرة السورية وتقترب من المعدلات العالمية للمناطق الحرة الصناعية. وتستفيد المنطقة من موقعها ضمن مرفأ اللاذقية الأمر الذي يوفر الوقت والجهد والكلفة في عمليات النقل والتوفيق والتخليص الجمركي ، خصوصاً بوجود النافذة الواحدة العاملة في مرفأ اللاذقية. وهذه المزايا توفر للمنطقة شروط النجاح العالمية فالمناطق الحرة المرفئية هي المفضلة عالمياً للاستثمارات الصناعية المعدة للتصدير حسب أهم الخبراء العالميين.

تطور حركة البضائع في المناطق الحرة السورية

تعكس مؤشرات حركة البضائع وبنيها في أي منطقة حرة مدى النمو العام للبنية الهيكلية للقطاعات والأنشطة العاملة داخل المنطقة كما تعبر عن مستوى تطور تلك المنطقة وعن توجه المستثمرين وعن دور المنطقة الحرة في الاقتصاد الوطني وفي دعم التبادل التجاري بين القطر والعالم الخارجي ونبين فيما يلي أهم مؤشرات حركة البضائع / استيراد وتصدير / خلال الفترة 96 – 2003.

جدول رقم (3) المؤشرات الاقتصادية لحركة البضائع والميزان التجاري للمناطق الحرة السورية .

العام	الواردات		الصادرات		الميزان التجاري
	القيمة / ألف ل.س	معدل النمو	القيمة / ألف ل. س	معدل النمو	نسبة الصادرات إلى الواردات
1996	26227420	1.1	16788441	0.8	0.64
1997	17599594	0.7	20949938	1.0	1.19
1999	59545227	2.6	30682509	1.5	0.51
2000	22396531	1	20619330	1	0.92
2002	43574949	1.9	44656827	2.1	1.02
2003	27578809	1.2	26719329	1.2	0.96

ملاحظة : أرقام الجدول من إحصائيات مديرية الإحصاء والتخطيط في المؤسسة العامة للمناطق الحرة. وقد تم إغفال عامي 98 و2001 لعدم توفر الإحصائيات .

– نلاحظ في الجدول أن قيم (**الواردات)** تتأرجح نقصاً وزيادةً بالنسبة لسنة الأساس 2000 والتي فرضنا معدل النمو فيها مساويا الـ(1). ويعود هذا التأرجح إلى عدة أسباب أهمها :

1. حالة الركود الاقتصادي التي يمر بها القطر.
2. بعض المستثمرين والتجار يستوردون سلعاً ويخزنونها نظراً لتوفرها ورخصها في الأسواق العالمية.
3. ارتفاع وانخفاض أسعار بعض السلع المستوردة بين عام وآخر بحسب العرض والطلب العالمي.
4. دخول المنطقة الحرة المرفئية حيز الاستثمار ، ومباشرة المستثمرين للأنشطة التجارية والصناعية أدى إلى زيادة الواردات من القطر وخارجه مع بداية عام 2002.
5. السماح باستيراد السيارات السياحية إلى القطر حيث باشر المستثمرون والتجار باستيراد سياراتهم إلى المناطق الحرة في طرطوس وعدرا مع مطلع عام 2000.

– كذلك تتأرجح قيم (**الصادرات)** من المناطق الحرة السورية زيادةً ونقصاناً بالنسبة لسنة الأساس المفروضة ويعود هذا التأرجح إلى عدة أسباب أيضا :

1) حالة الركود الاقتصادي في القطر في النصف الثاني من التسعينات باعتبار أن (73 %) من صادرات المناطق الحرة السورية يذهب إلى القطر.
2) بعض المستثمرين يسوقون بضائعهم المخزنة إلى الأسواق المحلية والمجاورة في الأوقات المناسبة وهذا ما يجعل نسبة الصادرات في حالة تأرجح.
3) دخول الاستثمارات في المنطقة الحرة المرفئية باللاذقية حيز العمل مما أدى إلى زيادة الصادرات إلى القطر والخارج.
4) انفتاح الأسواق المجاورة وخصوصاً العراق أدى إلى زيادة الصادرات والترانزيت في المناطق الحرة السورية إليه منذ عام 2000. والحرب على العراق عام 2003 أدت إلى تراجع صادرات المناطق الحرة السورية.
5) السماح باستيراد السيارات من غير بلد المنشأ السورية أدى إلى زيادة صادرات المناطق الحرة إلى القطر. – أما عن نسبة(***الصادرات إلى الواردات)*** في المناطق الحرة السورية– ويمكن أن نسميه بالميزان التجاري للمناطق الحرة –وهو من الأدوات والمؤشرات المهمة التي تعطي صورة واضحة عن تطور النشاط التجاري في كل عام ونسبة الربح والعجز في حركة البضائع.

ونلاحظ أن الميزان التجاري كأن خاسراً في عام 96 حيث بلغت نسبة الصادرات إلى الواردات (0.64) لكنه اصبح رابحاً في عام 97 حيث بلغت النسبة (1.19) وهكذا حتى اصبح رابحاً عام 2002وخاسراً بنسبة(0.96)عام 2003 .

ونلاحظ من الجدول تأرجح الميزان التجاري ربحاً وخسارة بين عام وآخر. ونستخلص من ذلك:

1- إن هذا التأرجح هو دليل ارتباط الأنشطة الاستثمارية في المناطق الحرة بشكل كبير بالأسواق العالمية وأسواق التصريف المحلية من حيث الأسعار في الخارج والركود في الداخل وفي الأسواق المجاورة في السنوات الماضية.
2- كذلك فإن الصفة التخزينية للبضائع والسلع المستوردة وتأخر تصديرها إلى خارج المناطق الحرة يؤدي إلى زيادة الواردات على حساب الصادرات وهذا ما يؤدي إلى عجز في بعض السنوات.

3- إن تصدير بعض المواد والبضائع المخزنة في سنوات معينة وتحميل بعض الصناعات في المناطق الحرة قيمة مضافة يؤدي إلى زيادة نسبة قيمة الصادرات إلى الواردات مما يؤدي إلى ربح في الميزان التجاري للمناطق الحرة

4- تأثر نشاط المستثمرين بالاستقرار الأمني والسياسي والإقليمي وبالقرارات الاقتصادية في القطر يؤدي إلى تأرجح حركة البضائع في المناطق الحرة بين ربح وعجز.

تحليل حركة البضائع في المناطق الحرة السورية:

يعتبر مؤشر حركة البضائع أحد المؤشرات الهامة التي تعكس زيادة الأنشطة التجارية والتخزينية في المناطق الحرة السورية، وتشمل حركة البضائع على تداول البضائع والسلع والمعدات ومستلزمات الإنتاج والمواد المصنعة ونصف المصنعة التي سيتم استخدامها في المناطق الحرة سواء المستوردة من القطر أو من الخارج والمصدرة إلى القطر أو إلى الخارج وسنلحظ في دراستنا حجم الإدخالات والإخراجات حسب الأنشطة الاستثمارية في المناطق الحرة من مصانع ومستودعات خاصة وعامة وسوق السيارات بعدرا .

جدول (4) توزع واردات المناطق الحرة السورية بحسب المنشأ – عام 2003

الوزن / طن / القيمة /ألف ل.س/

الواردات من القطر				الواردات من خارج القطر				مجموع البضائع الواردة	
الوزن	النسبة %	القيمة	النسبة %	الوزن	النسبة %	القيمة	النسبة %	الوزن	القيمة
4283	0.22	184118	0.67	1961132	99.78	27394691	99.33	1965415	27578809

جدول (5) واردات المصانع والمستودعات الخاصة والعامة وسوق السيارات لعام 2003

الوزن/ طن/ القيمة /ألف ل.س/

الأنشطة الاستثمارية	من القطر				من خارج القطر				مجموع الواردات			
	الوزن	النسبة %	القيمة	النسبة %	الوزن	النسبة %	القيمة	النسبة %	الوزن	النسبة %	القيمة	النسبة %
المصانع	3015	70.39	109675	59	48063	2.45	841635	3.07	51078	2.59	951310	3.44
م.الخاصة	129	3.01	3864	3	1719801	87.69	19475717	71.09	1719930	87.5	19479581	70.63
م. العامة	1139	26.59	70579	38	160127	8.16	4354660	15.89	161266	8.2	4425239	16.04

س السيارات	–	–	–	–	33141	1.68	2722679	9.93	33141	1.68	2722679	9.87
المجموع	4283	100	184118	100	1961132	100	27394691	100	1965415	100	27578809	100

* ملاحظة: أرقام الجدول (4 و5) مستمدة من إحصائيات حركة البضائع في المناطق الحرة السورية لعام 2003 ، مديرية التخطيط والإحصاء .

- تأتي دراسة التوزع الجغرافي لحركة البضائع والسلع بهدف التعرف على مدى ارتباط المناطق الحرة بالقطر والخارج ومدى قدرتها على فتح أسواق جديدة وقدرتها على مواجهة الآثار الناجمة عن تغير الظروف الاقتصادية وحركة الأسواق العالمية.
- ونلاحظ من الجدول رقم (4) أن نسبة واردات المناطق الحرة السورية من خارج القطر بلغت (99.78 %) للكمية و(99.33 %) كقيمة من كمية وقيمة البضائع الواردة إلى المناطق الحرة السورية لعام 2003 وهذا مؤشر قوي على انفتاح المناطق الحرة على العالم الخارجي وقوة الروابط الأمامية مع الخارج، الناجمة عن زيادة الواردات وليس الصادرات وبالتالي ارتباطها بالاقتصاد والسوق الدوليين عبر قناة واسعة من الاستيراد السلعي ، وهذا ما يعكس حساسية الأنشطة الاستثمارية تجاه المتغيرات الاقتصادية الدولية، الأمر الذي يجعلها رهينة السياسات الاقتصادية التي تفرضها الدول الصناعية المتقدمة.
- أما واردات المناطق الحرة السورية من القطر فهي قليلة جدا حيث بلغت كمية المواد المستوردة في القطر (0.22 %) من كمية البضائع المستوردة ونسبة قيمتها (0.67 %) من قيمة البضائع المستوردة لعام 2003 وهذا دليل ضعف الروابط الخلفية التي تربط المناطق الحرة السورية بالاقتصاد الوطني.

ومن الجدول رقم (5) نستخلص النتائج التالية :

الواردات من القطر:

1- برغم ضالة الواردات من القطر إلا أن المصانع العاملة في المناطق الحرة السورية تعتبر المستورد الأكبر بين الأنشطة العاملة حيث احتلت المرتبة الأولى من جهة كمية وقيمة البضائع الواردة إلى المناطق الحرة من القطر لعام 2003

2- المستودعات العامة تحتل المرتبة الثانية من كمية وقيمة البضائع المستوردة من القطر وهذا دليل على نشاط التجار غير المستثمرين واجتذاب المناطق الحرة جزءاً من تجار الترانزيت العابرة للقطر .

3- المستودعات الخاصة تقل أهميتها في الاستيراد من القطر وهذا دليل على قلة اعتماد التجار والمستثمرين على تصدير البضائع والسلع السورية إلى المناطق الحرة السورية ثم إعادة تصديرها .

4- تنعدم واردات سوق السيارات من القطر .

الواردات من خارج القطر:

1- تزداد الأهمية النسبية للمستودعات الخاصة حيث استوردت (87%) من كمية البضائع الداخلة إلى المناطق الحرة من خارج القطر لعام 2003

2- المستودعات العامة تحتل المرتبة الثانية حيث استوردت أكثر من (8%) من كمية البضائع الداخلة إلى المناطق الحرة من الخارج .

3- تتراجع نسبة واردات المصانع في المناطق الحرة السورية إلى المرتبة الثالثة من حيث الكمية والرابعة من حيث قيمة البضائع المستوردة من الخارج مع العلم أنها تعادل أربعة أضعاف كمية البضائع المستوردة من القطر.

4- تحتل سوق السيارات المرتبة الرابعة من حيث الكمية والثالثة من حيث القيمة واغلب هذه السيارات تصدر إلى الدول المجاورة كالأردن والعراق ودول الخليج .

جدول رقم (6) توزع صادرات المناطق الحرة السورية بحسب المقصد لعام 2003

الوزن / طن / القيمة /1000 ل.س /

إلى القطر				إلى خارج القطر				مجموع الصادرات	
الوزن	النسبة%	القيمة	النسبة%	الوزن	النسبة%	القيمة	النسبة%	الوزن	القيمة
1399037	85.35	19695655	73.71	240028	14.65	7023674	26.29	1639065	26719329

جدول رقم (7) صادرات المصانع والمستودعات الخاصة والعامة وسوق السيارات لعام 2003

الأنشطة الاستثمارية	إلى القطر				إلى خارج القطر				جموع الصادرات			
	الوزن	النسبة %	القيمة	النسبة %	الوزن	النسبة %	القيمة	النسبة %	الوزن	النسبة %	القيمة	النسبة %
المصانع	41533	2.96	608241	3.08	5773	2.40	668509	9.51	47206	2.88	1276750	4.77
م الخاصة	1276684	91.2	16156349	82.03	133739	55.71	3862480	54.99	1410423	86.05	20018829	74.92
م العامة	75240	5.37	2332373	11.84	81123	33.79	1432882	20.40	156363	9.53	3765255	14.09
س السيارات	5580	0.39	598692	3.03	19393	8.07	1059803	15.09	24973	1.52	1658495	6.20
المجموع	1399037	100	19695655	100	240028	100	7023674	100	1639065	100	26719329	100

ملاحظة: أرقام الجدول(6)و(7) مستمدة من إحصائيات حركة البضائع في المناطق الحرة السورية لعام 2003 المؤسسة العامة للمناطق الحرة السورية.

من الجدول رقم (6) نلاحظ أن أكثر من (85 %) من كمية البضائع الصادرة من المناطق الحرة السورية تذهب إلى داخل القطر وأقل من (15 %) من الصادرات تصدر إلى الخارج وبالتالي فإن المناطق الحرة السورية لم تنجح في مهمتها التصديرية إذ أن أهم أهداف المناطق الحرة السورية هو الوصول إلى كافة الأسواق العالمية وفتح أسواق جديدة أمام الصادرات السورية. ولكنها جعلت من الأسواق السورية سوقاً لتصريف بضائعها سواء المصنعة أو المستوردة من الخارج وأدت إلى منافسة الصناعات المحلية .

ومن الجدول رقم (7) نستنتج ما يلي :

الصادرات إلى خارج القطر:

1-تحتل المستودعات الخاصة المرتبة الأولى في نسبة كمية البضائع المصدرة إلى القطر بنسبة تزيد عن (91%) كذلك فهي مصدر أكثر من (86%) من الصادرات الإجمالية للمناطق الحرة .

2-المستودعات العامة تصدر نسبة (5.73%) من الصادرات إلى القطر و(9.53%) من كمية صادرات المناطق الحرة لعام 2003.

3-تنخفض أهمية المصانع في التصدير إلى القطر مقارنة بالمستودعات العامة والخاصة حيث صدرت ما نسبته (2.96%) من كمية البضائع المصدرة إلى القطر وهو نسبة ضئيلة جداً .

4-تنخفض أهمية صادرات سوق سيارات عدرا إلى الأسواق المحلية باعتبار أنه يمنع استيراد السيارات المستعملة إلى القطر.

الصادرات إلى القطر:

1-تحتل المستودعات الخاصة المرتبة الأولى من حيث قيمة وكمية البضائع المصدرة إلى الخارج .

2-المستودعات العامة تلعب دوراً أقل أهمية بالنسبة للمستودعات الخاصة ولكنها تفوق صادرات سوق السيارات والمصانع بالقيمة والكمية.

3-تزداد أهمية سوق السيارات في دعم الصادرات إلى الخارج من حيث القيمة والكمية لتحتل المرتبة الثالثة.

4-يتراجع دور صادرات المصانع إلى خارج القطر إلى المرتبة الرابعة والأخيرة وهذا ما يؤكد ضعف

مما تقدم نجد أن المستودعات الخاصة تلعب الدور الأهم في حركة صادرات المناطق الحرة السورية وهذا طبيعي باعتبار أنها مستودعات ل(1512) مستثمر وهي مستودعات لتخزين البضائع المستوردة من الخارج ومن ثم يتم تصديرها إلى داخل القطر .فأنشطة التخزين للشركات المحلية هي الظاهرة السائدة وهي في تزايد مستمر حيث تتزايد بتزايد الاستثمارات التجارية والصناعية القائمة في القطر على أساس قانون الاستثمار رقم (10) وبالتالي فهي مساحات الأراضي المتاحة لإقامة الصناعات التصديرية في العديد من المناطق الحرة السورية.

أهمية المناطق الحرة السورية في تغذية تجارة الاستيراد والتصدير الإجمالية للقطر :

جدول رقم (8) يبين ترتيب المناطق الحرة السورية تبعاً لأهميتها في تغذية تجارة الاستيراد و التصدير للقطر خلال السنوات من 1997 إلى 2001.

نـــــــوع النشاط	المرتبة	الأرقام المطلقة بآلاف الليرات السورية					النسبة المئوية				
		2001	2000	1999	1998	1997	2001	2000	1999	1998	1997
*الاستيراد	126/34	1422185	1020611	218563	206511	-	0.65	0.46	0.1	0.09	-
*التصدير	141/54	103568	34712	11405	44228	5731	0.04	0.02	0.03	0.14	0.01

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

* إحصاءات التجارة الخارجية لعام 2002 جدول رقم (8) صـ819-820.
* إحصاءات التجارة الخارجية لعام 2002 جدول رقم (9) صـ823-824.

و من الجدول رقم (8) نلاحظ أن المناطق الحرة السورية تحتل المرتبة (34) – من بين(126) دولة تستورد منها سوريا– في تغذية الواردات التي يستوردها القطر من الخارج. باعتبار أن المناطق الحرة السورية تعتبر كدولة أجنبية في الاستيراد والتصدير وتعامل بضائعها الصادرة منها إلى القطر والواردة إليها من القطر بحسب قانون التجارة المعمول به في سوريا .و نلاحظ أن الأهمية النسبية للمناطق الحرة السورية في تغذية الواردات ضئيلة جداً لكنها في تطور مستمر عام بعد عام وهذا حتى وصلت إلى (0.65)من قيمة واردات القطر من الخارج.

أما بالنسبة لتغذية تجارة التصدير في القطر فهي تحتل المرتبة (54) من بين (141) دولة تصدر إليها سوريا ونلاحظ أن نسبة التصدير من القطر إلى المناطق الحرة تتأرجح عاماً بعد عام وهذا يتبع لنشاط المصانع كما لاحظنا في الجدول رقم (5).

استراتيجية التصنيع في المناطق الحرة السورية :

أولا –الأهداف :تهدف المناطق الحرة السورية من خلال السماح بإقامة أنشطة صناعية على أراضيها إلى تحقيق جملة واسعة من الأهداف أهمها :

1- جذب الاستثمارات العربية والأجنبية المباشرة .
2- نقل التكنولوجيا المتقدمة وأساليب الإدارة الحديثة .
3- إقامة صناعات تصديرية تستفيد من المواد الأولية السورية .
4- تشغيل الأيدي العاملة السورية وتأهيلها .

ثانياً– المزايا والحوافز : وقد عملت المؤسسة– لتحقيق الأهداف السابقة– على توفير جملة من الحوافز والمزايا التي كانت تعتبر ميزة نسبية قبل العمل بقانون الاستثمار رقم (10) عام 1991.

1–الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج من مواد أولية وآلات وخدمات .
2–الإعفاء الكامل من كافة الضرائب كضريبة الأرباح والدخل والجور وضريبة الآلات وغيرها .
3–حرية تمويل رأس المال الأجنبي المستثمر وأرباحه إلى خارج القطر.(1)
4– منح شهادة منشأ سورية وشهادة منشأ منطقة حرة .
5–السماح بإقامة منشات صناعية بعقود استثمارية طويلة تصل إلى عشرين عام .
6– تعريفات وبدلات رخيصة نسبيا ومرنة .
7– حرية استخدام اليد العاملة السورية والأجنبية.

ثالثا – الصناعات المرغوبة : يراعى في إقامة الصناعات في المناطق الحرة السورية ألا تعمل على تقليد ومنافسة الصناعات القائمة إلا في حالة المشاركة مع الصناعات المحلية وتعطى الأفضلية للصناعات التالية:

1) صناعات تتوفر لها المواد الأولية أو الأجزاء المصنعة محليا .
2) صناعات تتكامل مع الصناعات المحلية .
3) صناعات جديدة غير قائمة محليا وتعتمد على إنتاج تقني حديث .
4) صناعات تلبي احتياجات الاستهلاك المحلي وتساعد في الاستغناء عن الاستيراد من الخارج .
5) صناعات تعتمد على تشغيل المزيد من الأيدي العاملة .

6) صناعات ذات ارتباطات خلفية وأمامية .

تطور النشاط الصناعي في المناطق الحرة السورية :

جدول رقم (9) تطور واردات وصادرات المصانع في المناطق الحرة السوري
للأعوام 1993 – 2002 – 2003 (2) الوزن / طن القيمة ألف ليرة سورية

العام	الواردات					الصادرات					القيمة المضافة
	من القطر		من خارج القطر		المجموع	إلى القطر		إلى خارج القطر		المجموع	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	ق الصادرات – ق الواردات
1993*	31310	58.9	21836	41.1	53146	61526	26	174674	74	236200	183045
2002	115975	10	1138695	90	1254670	1561706	65.3	829294	34.7	2391000	1136330
2003	109675	11.5	841635	88.5	951310	608241	47.6	668509	52.4	1276750	325440

من خلال تحليل الواردات والصادرات في الجدول رقم (9) نلاحظ.

تحليل واردات المصانع :

1- عام 1993 بلغت نسبة قيمة الواردات من القطر أكثر من (85 %) بينما الواردات من الخارج حوالي (41%) من قيمة الواردات الإجمالية وهذا دليل ارتباط مصانع المناطق الحرة بالاقتصاد الوطني لجهة الواردات وتغذية الصناعات القائمة وبالتالي فالروابط الخلفية إيجابية من حيث تامين مستلزمات الإنتاج من مواد أولية خام أو نصف مصنعة.

2- تراجعت الواردات من القطر إلى (10 %) وارتفعت من الخارج إلى (90 %) من واردات المصانع الإجمالية لعام 2002. وبالتالي تراجعت الروابط الخلفية لصالح الروابط الأمامية ما يعني انكشاف الصناعة في المناطق الحرة على الاقتصاد العامل وضعف صلتها بالاقتصاد الوطني.

---

(1) نظام الاستثمار في المناطق الحرة السورية ص 35 .

(2) المصدر – إحصاءات حركة البضائع في المؤسسة العامة للمناطق الحرة السورية للأعوام 2002 ، 2003 – مديرية الإحصاء والتخطيط.

*تطور المناطق الحرة في منطقة الإسكوا – مرجع سابق – الجدول رقم (3). صـ24

3- تراجعت قيمة الواردات ولكن ارتفعت نسبتها إلى (11.5 %)عام 2003 عن عام2002 وتراجعت نسبة الواردات من الخارج إلى (88.5 %) من قيمة الواردات الإجمالية لكنها بقيت النسبة الأكبر حيث بقيت الصناعة في المناطق الحرة مرتبطة بالخارج أكثر منها ارتباطاً بالاقتصاد الوطني لجهة واردات المصانع .

تحليل صادرات المصانع :

1- بلغت نسبة قيمة صادرات المصانع إلى القطر (26 %) وإلى خارج القطر (74 %) من قيمة الصادرات الإجمالية للمصانع لعام 1993 وتكون المناطق الحرة بذلك تساهم في تحقيق الغرض من إقامة الصناعات التصديرية وتأمين

2- عام 2002 انعكست الصورة وبلغت قيمة الصادرات إلى القطر أكثر من (65 %) من قيمة صادرات المصانع الإجمالية بينما الصادرات إلى الخارج اقل من (35 %) وبالتالي فإن المناطق الحرة السورية خلال عشر سنوات أصبحت مركزاً للتصنيع والتصدير إلى القطر وبالتالي انحراف الصناعة في المناطق الحرة عن هدفها الأساسي وهو التصدير إلى الخارج مما أدى إلى مزاحمة ومنافسة الصناعات المحلية وخصوصاً أن أغلب صناعات المناطق الحرة تقليدية موجود مثلها في القطر.

3- بالرغم من تراجع القيمة الإجمالية للصادرات في عام2003 عن عام2002إلا أن نسبة الصادرات في القطر تحسنت نوعاً ما لتصبح(47.6 %) والصادرات إلى الخارج تراجعت نسبتها لتصل إلى (52.4%) من قيمة صادرات المصانع لعام 2003.

ومما سبق نستنتج أن قيمة واردات وصادرات مصانع المناطق الحرة هي في تزايد على المدى الطويل ولكنها تتأرجح زيادةً ونقصاناً بين عام أخر وهذا تابع لنشاط المستثمرين الصناعيين الذين ينتجون حسب توجه الطلب المحلي والعالمي على منتجاتهم. ونلاحظ في الفترة الأخيرة زيادة الروابط الخلفية إيجابا لجهة الصادرات وسلباً لجهة الواردات حيث تتراجع الصادرات إلى القطر أمام الصادرات إلى الخارج وتتراجع في الوقت نفسه الواردات من القطر أمام الواردات من الخارج ويجب العمل على تعزيز اتجاه التصدير والعمل على تقوية الروابط الخلفية لجهة الواردات.

القيمة المضافة في صناعات المناطق الحرة السورية :

تعرف القيمة المضافة بأنها مجموعة القيم الجديدة التي أضيفت إلى القيمة الأصلية للمواد الأولية وخلافها من مستلزمات الإنتاج.

وعليه فإن الصناعات التحويلية القائمة في المناطق الحرة السورية تحقق قيمة مضافة ولكنها تتأرجح بين عام وآخر تبعاً لنشاط المصانع وارتفاع أو انخفاض أسعار الخامات والخدمات والمنتجات شبه النهائية الداخلة في الإنتاج ولا تعتبر هذه القيمة المضافة ربحاً صافياً للمستثمر الصناعي إذ أن الأرباح الصافية تحتسب بعد خصم (كتلة الرواتب والأجور ومستلزمات الإنتاج والخدمات) من القيمة المضافة الإجمالية.

ونلاحظ من الجدول رقم (9) أن القيمة المضافة للصناعات القائمة في المناطق الحرة قد بلغت أكثر من (183) مليون ليرة سورية عام 1993 وقد تضاعفت بشكل كبير لتصل إلى (1.136) مليار ليرة سورية عام 2002 مما يؤكد فاعلية الصناعات في تحقيق قيمة مضافة جيدة وأرباحا صافية ممتازة للمستثمرين الصناعيين في المناطق الحرة السورية وفي عام 2003 تراجعت القيمة المضافة إلى (3.25) مليون ليرة سورية بالرغم من تزايد عدد المستثمرين الصناعيين لكن حركة بضائع المصانع كانت اقل كما لاحظنا في الجدول السابق. ونرجح ذلك إلى تأثير المستثمرين الصناعيين بعدم الاستقرار السياسي والإقليمي الناجم عن الحرب على العراق عام 2003 .

أنواع الصناعات القائمة في المناطق الحرة السورية

جدول رقم (10) توزع الأنشطة الصناعية في المناطق الحرة السورية حتى نهاية عام 2001. (1)

الصناعة	العدد	النسبة %	رأس المال المستثمر / دولار	عدد العمال	النسبة %	الكلفة الاستثمارية لفرصة العمل / دولار
نسيجية	54	50.4	54126701	3310	73.4	17404
كيماوية	15	14	18918000	385	9	49138
معدنية	11	10.2	6930480	253	6	27393
كهربائية	7	6.5	3378000	170	4	19871
تجميع حواسب	6	5.6	1637000	88	2	18602
طبية	4	3.7	739300	33	0.7	22403
صناعة أفلام	3	2.8	4362500	52	1.2	83894
غذائية	3	2.8	11104700	59	1.4	189740
رخام وخشب	3	2.8	1792135	70	1.6	25602
آلات	1	0.9	1210000	13	0.3	93077
المجموع	107	100	96188816	4233	100	22724

من الجدول نلاحظ أن الصناعات النسيجية وصناعة الألبسة الجاهزة والجوارب تشكل النسبة الأكبر بين الصناعات حيث شكلت حتى نهاية عام 2001 أكثر من (50 %) من الصناعات القائمة وهي من أعرق الصناعات السورية أيضا وتتركز في فروع دمشق وعدرا وحلب. وتشغل (73.4 %) ذات الأيدي العاملة في قطاع الصناعة. وهي صناعة لا تحتاج إلى الكفاءة والتأهيل المهني ويمكن بالقليل من التدريب والتأهيل الوصول إلى

(1) المصدر : ورقة عمل المؤسسة العامة للمناطق الحرة السورية ا لمقدمة إلى ملتقى اقتصاديات المناطق الحرة – دمشق – 29 أيار 2002 .

إنتاجية عالية وتتصف هذه الصناعة بحاجتها لأيدي عاملة كثيفة وتخلق قيمة مضافة عالية. وتعتبر الكلفة الاستثمارية لفرصة العمل الواحدة الأقل بين الصناعات الأخرى حيث بلغت (17404) دولار.

وتحتل الصناعات الكيماوية المرتبة الثانية بنسبة (14 %) من الصناعات القائمة وهي من الصناعات المهمة وذات إمكانات للتصدير إلى الأسواق المجاورة، ولتلبية الحاجات المحلية. وقد نمت بشكل ملحوظ ويتبع لها عدداً واسعاً من السلع مثل الأدوية ومستحضرات التجميل والمنظفات والشامبو والصناعات البلاستيكية .

ثم تليها الصناعات المعدنية بنسبة (10.2 %) وتضم صناعة البراغي والرنديلات وسحب الحديد وحفر وتلبيس المعادن وصناعة الأوسمة.

وفي المرتبة الرابعة الصناعات الكهربائية بنسبة (6.5 %) أهمها تجميع الأجهزة الكهربائية ووحدات عدم الانقطاع .

وتزداد أهمية صناعة تجميع الحواسب حيث بلغت نسبتها (5.6 %) وهي في تزايد مستمر وتلبي حاجة القطر من الحواسب وتصدر إلى الخارج. ثم تتسلسل أهمية الصناعات الطبية (حقن طبية وأربطة) ويليها صناعة الإنتاج والمونتاج ودبلجة الأفلام والصناعات الغذائية من حفظ أغذية وقهوة مذابة إلى الصناعات الرخامية والخشبية من لوحات موزاييك وأثاث منزلي يصدر إلى الخارج .

وأخيراً صناعة الآلات بمشروع واحد وهو تجميع مكنات الخياطة والتريكو في المنطقة الحرة بحلب.

أن متوسط اللغة فرصة العمل الواحدة في المناطق الحرة السورية بلغ (22724) دولار وهي اقل بكثير من كلفة العمل في القطاع العام الصناعي السوري وهي أكثر إنتاجية منها في القطاع العام ويعود ذلك إلى أنها مؤقتة وغير دائمة ولا يلتزم المستثمر الصناعي بالتأمين على عماله ولا تصرف عليهم نفقات للتدريب والتأهيل في الخارج وبالنهاية فهي تعمل لدى قطاع خاص هدفه الربح فقط.

خصائص الصناعة القائمة في المناطق الحرة السورية :

1-تتصف الصناعة في المناطق الحرة بضعف الأداء وسيطرة الأنشطة التقليدية وتوجهها نحو السوق المحلية برغم توفر المواد الأولية والمؤهلات والموقع الإقليمي المميز، وتدني صادرات المنتجات متوسطة وعالية التقانة بسبب غياب التكنولوجيا الحديثة والخبرات الأجنبية المتطورة.

2-معظم الصناعات تحويلية خفيفة تنتج سلعاً للاستهلاك المحلي وتكون بذلك قد انحرفت عن أهدافها حيث نص نظام الاستثمار على أن تكون الصناعات موجهة للتصدير إلى الخارج وبذلك يخشى من أن تصبح هذه المناطق جيوبا مصطفة لا تربطها باقتصاد البلد سوى علاقة واهية وهنا يأتي دور إدارة المؤسسة العامة للمناطق الحرة في تغير أهدافها ووظائفها لكن تتكيف مع التغيرات الجديدة في طبيعة الاستثمار العالمي .

3- تدني القدرة التنافسية لمنتجات صناعات المناطق الحرة في السوق العالمية.

4- زيادة الاعتماد على السوق الخارجية في تأمين مستلزمات الإنتاج للصناعات الهندسية والكيماوية مما زاد في تبعية الصناعات التحويلية في المناطق الحرة السورية للسوق العالمية بدلاً من تخفيضها والاستيراد من القطر.

5- إن غالبية المشروعات الصناعية في المناطق الحرة السورية هي مشروعات وحيدة تفتقر إلى ميزات العلاقة التجارية (brands and trade marks) وبالتالي تقع عليها أعباء التسويق والترويج الخارجي لمنتجاتها.

ناهيك عن التطوير وأنظمة الإدارة ومراقبة الجودة. وتتجلى منافستها فقط في السوق المحلية حيث تتنافس سعرياً مع المنتجات ذات العلامة التجارية المميزة.

6-يمكن إدراج سبب هروب الماركات العالمية من المناطق الحرة السورية بسبب ضعف الحماية القانونية للملكية الفكرية وبطء إجراءات التقاضي المدني وصعوبة تنفيذ الأحكام برغم جهود الحكومة الحثيثة لمعالجة هذه المسائل.

7-تتميز الصناعات في المناطق الحرة بضعف علاقاتها الخلفية بالاقتصاد الوطني حيث لم تستفد من توفر المواد الأولية من نفط وخامات معدنية وغير معدنية وزراعية وقوى عاملة. بل اعتمدت على استيراد الخامات والخدمات والمنتجات شبه النهائية من الخارج

8-غالباً ما تسود في المناطق الحرة السورية الصناعات ذات الوحدات الاقتصادية المتوسطة والصغيرة الحجم دون المغامرة ويأتي التوسع لاحقاً تبعاً لتطور الأرباح وزيادة رأس المال وزيادة الطلب على المنتجات وحسن التسويق.

9-لم تتمكن المناطق الحرة السورية حتى الآن من اجتذاب رؤوس الأموال العربية والأجنبية بالشكل المطلوب فلم تدخل الشركات المتعددة الجنسيات والمشروعات الكبيرة والصناعات الثقيلة مما اثر على عدم إدراج سوريا على قائمة الدول الجاذبة للاستثمار بالرغم من المزايا الكبيرة التي تقدمها قوانين الاستثمار ونظام استثمار المناطق الحرة السورية.

10-أغلب الشركات العاملة محلية وأغلبها برؤوس أموال محدودة وبالتالي فهي غير قادرة على الإنتاج الجيد والمنافس وبالحجم الاقتصادي المطلوب ويعود ذلك لسبب ضيق السوق المحلية للتصريف وضعف القوة الشرائية في سوريا الناجم عن تدني دخل الفرد، إضافة إلى تدني الخدمات وضعف البنية التحتية التكنولوجية وعدم كفاءة الموانئ والمصارف وغياب الخدمات الاستثمارية والتسويقية.

11-تغيب أساليب العمل والإدارة المتطورة والتقنية الحديثة والمعلوماتية عن عمل معظم الشركات المحلية وقلة احتكاكها وترابطها مع الشركات الأجنبية في القطر والخارج. حيث تعتمد أساليب الإدارة والإنتاج والتوزيع والتسويق بشكلها التقليدي السائد في القطر. ولا تتوفر الإدارت العليا والوسطى من المختصين في إدارة المخزون والتصميم والتصنيع ويحل محلها المالك الفرد الذي يقوم بكل هذه الوظائف.

12- تعاني المناطق الحرة السورية وصناعاتها من منافسة قوانين الاستثمار الداخلي مثل قانون الاستثمار رقم (10) لعام 1991 وتعديلاته. حيث أن هذا القانون أعطى تسهيلات للمستثمرين الصناعيين داخل القطر تفوق بكثير التسهيلات والمزايا الممنوحة للمستثمرين بالمناطق الحرة من ناحية التملك وفسخ العقد بعد مدة معينة والإعفاء من الضرائب وتنوع الأنشطة الاستثمارية المسموح بها ، والسماح بالتصريف داخل القطر وغيرها مما جعل مستثمري المناطق الحرة ينتقلون للاستثمار داخل القطر. وبالتالي ضعف جاذبية المناخ الاستثماري في المناطق الحرة السورية وفقدان المزايا النسبية لنظام الاستثمار فيها أمام قوانين الاستثمار الداخلية. وهذا ناجم عن تضارب التشريعات والقوانين وعشوائية القرارات وغياب التخطيط في رسم وتطوير المناخ الاستثماري العام في القطر.

13- لعب قانون الاستثمار رقم (10) لعام 1991 دوراً كبيراً في تحويل المناطق الحرة السورية إلى مناطق تجارية أكثر منها صناعية. حيث أصبح النشاط التجاري في المناطق الحرة يكمل النشاط الصناعي داخل سوريا لأن

المستثمر وفق أحكام القانون رقم (10) يستفيد من المناطق الحرة في تخزين مواده الأولية ومن ثم يقوم بإدخالها إلى القطر .

العمالة في المناطق الحرة السورية :

إنه لمن الصعوبة بمكان تحديد عدد العمال في المناطق الحرة السورية. وتعتبر الأرقام الواردة في طلبات الأشغال التي يقدمها المستثمرون أرقاما غير حقيقية. ومن الملاحظة الميدانية والتقصي لاحظنا أن الأعداد تفوق بكثير ما هو مصرح عنه في بعض المنشآت. وتنخفض في بعضها عما ورد في طلب الأشغال لعدم العمل بالطاقة القصوى أو بسبب توقف العمل ولكن من المؤكد أن الأرقام الحقيقية تتجاوز ما هو مصرح عنه بنسبة (50 %) على الأقل، ولكننا سنعتمد أخر إحصائية أجرتها المؤسسة العامة للمناطق الحرة عن عدد العمال العاملين في المنشآت الصناعية لعام 2001 لاحظ الجدول رقم (12). وكذلك إحصائيات عدد العمال في القطاع العام الصناعي السوري لتحديد دور المناطق الحرة السورية في تشغيل الأيدي العاملة.

جدول رقم (13) عدد العاملين في القطاع العام الصناعي ومصانع المنطقة الحرة لعام 2001

النشاط الصناعي	☼القطاع العام الصناعي	*مصانع المناطق الحرة	النسبة المئوية
الصناعة التحويلية	106064	4233	3.9
الصناعة الاستخراجية	19344	---	-----
صناعة الماء والكهرباء	50225	---	-----
المجموع العام	175633	4233	2.4

ملاحظة : تغيب في هذا الجدول إحصاءات عدد العاملين في الزراعة والتجارة والخدمات والقطاع الخاص والحرفي كما لم يلحظ عدد موظفي المؤسسة العامة للمناطق الحرة السورية ولا العاملين في النشاط التجاري والمصرفي.

وتهدف هذه الدراسة إلى بيان الدور الذي تلعبه المنشآت الصناعية في المناطق الحرة السورية في تشغيل الأيدي العاملة. وفي ظل نظام الاستثمار السابق الذي حدد النشاط الصناعي بالصناعات التحويلية ولم يسمح بالصناعات الاستخراجية وصناعات الماء والكهرباء التي لازالت حكراً على القطاع العام. لذلك نلاحظ من الجدول رقم (13):

1) تشغل مصانع المناطق الحرة ما يعادل (3.9 %) من عمال الصناعات التحويلية التي يديرها القطاع العام الصناعي وبالتالي فهي نسبة معقولة باعتبار أن الدولة هي المستثمر الأكبر والمهيمن على اغلب المفاصل الصناعية والاقتصادية في القطر فيقع عليها العبء الأكبر في توفير فرص العمل للعمالة السورية .
2) بلغت نسبة العاملين في المناطق الحرة السورية (2.4 %) من عدد العمال الإجمالي في القطاع العام الصناعي وهو رقم جيد أيضا قياساً برؤوس الأموال المستثمرة والأجور والتعويضات التي يتقاضاها العاملين في القطاع العام الصناعي والقطاع الصناعي في المناطق الحرة السورية .

☼ المصدر : المجموعة الإحصائية السورية لعام 2003 صـ187

*المصدر : ملتقى اقتصاديات المناطق الحرة السورية – ورقة عمل المؤسسة (مرجع سابق) .

النتائج والتوصيات :

أولاً- النتائج :

1- إن تفاوت نجاح المنطقة الحرة في جذب الاستثمارات المباشرة يعتمد على مدى جاذبية الاقتصاد ككل والدليل على ذلك نجاح التجربة في جبل علي بينما لم يشهد المغرب العربي وسوريا والأردن مثل هذا النجاح بينما مصر كانت في موقع متوسط بين الحالتين.

2- يتراجع دور المناطق الحرة السورية في جذب الاستثمارات الأجنبية والعربية المباشرة في ضوء الإصلاحات الاقتصادية التي تجعل الاقتصاد ككل قادر على جذب الاستثمارات المباشرة بتوفير مزايا نسبية أكبر مما تقدمه المناطق الحرة السورية، ترافق ذلك مع تصحيح السياسات الاقتصادية والمؤسسية.

3- إن نجاح المناطق الحرة السورية في تحقيق أهدافها يتطلب تكاملها قدر الإمكان وترابطها مع الاقتصاد الوطني وهذا يتطلب سياسات كلية مستقرة.

4- إن أهمية المناطق الحرة السورية في المستقبل ستكون في مجال استقطاب التكنولوجيا الحديثة والصناعات المتطورة.

5 -من الواجب عدم تحميل المناطق الحرة السورية أكثر مما تحتمل فهي إحدى وسائل الإصلاح الاقتصادي وليست بديلاً عنه .

ثانيا – التوصيات :

لابد لإدارة المؤسسة العامة للمناطق الحرة ومن خلفها وزارة الاقتصاد السورية العمل على ما يلي :

1- العمل على تقييم الأهداف المستمر وتحليل الأعمال وبيان مكامن الضعف ودراسة السوق للوقوف على التغير المستمر في طلب العملاء. وقياس فاعلية أنظمة الاستثمار في جذب الاستثمارات المباشرة و أثرها على العمالة والإدارة.

2- الاهتمام بكفاءة إدارة المناطق الحرة السورية مع إعطائها صلاحيات واسعة واستقلالية تامة عن أنظمة العمل القائمة في القطر. وجمع السلطتين الإدارية والجمركية في شخص المدير العام للمناطق الحرة في جو عال من الثقة. ويكون النجاح هو المقياس الأساسي في استمرارية التجربة أو إيقافها. مع إعطاء دور أكبر للمستثمرين في مجالس الإدارة

3- العمل في بعض المناطق الحرة السورية بمبدأ عقود الخدمة التي تعمل بها شركات النفط في سوريا والتي أثبتت نجاحها في نقل الخبرة والتكنولوجيا وأساليب الإدارة المتطورة. خصوصاً وأن هناك مناطق حرة ناجحة مثل جبل علي تبحث عن عقود إدارة مناطق حرة جديدة كما فعلت في السودان وجيبوتي مع توفر إمكانات كبيرة للنجاح في سوريا .

4- دراسة تجارب الدول الأخرى في مجال إدارة المناطق الحرة تلافياً للأخطاء الفنية والإدارية والاستعانة بالخبرات الدولية في الجوانب التمويلية والتعاقدية والقانونية والهندسية والفنية والتسويقية وخصوصاً أن هذه الخبرات يقدمها الاتحاد الأوروبي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP). ولا نغفل الخبرات المحلية صاحبة الخبرة الدولية بحيث يتم تدريب وتأهيل موظفي ومديري المناطق الحرة السورية داخلياً وخارجياً .

5- جعل مجالس وإدارات المناطق الحرة مستقلة تماماً عن الإدارة المركزية وتمثيل المستثمرين في مجالس إدارتها وإعطاء هذه المجالس الصلاحية لكي تنافس داخلياً وخارجياً .

6- وضع نظام جديد للإدارة يعتمد على نظام معلوماتي متطور.

7- إعداد قوائم تفصيلية بالفرص والصناعات المراد جذبها حسب الأولوية الجديدة وتقديم دراسات جدوى اقتصادية.

8- إعطاء امتيازات لرؤوس الأموال الكبيرة من (200-500 مليون) دولار والتي تستثمر بصناعات كبيرة وخصوصاً شركات البرمجيات والحواسب بحيث تعفى منتجاتها المصدرة إلى السوق المحلية من الرسوم والجمارك ويكون الهدف من إقامتها إستراتيجياً وتكون مدخلاً لعالم الاقتصاد الحديث .

9- مراجعة الإجراءات الجمركية المطبقة حالياً ودراسة المصاعب المصاحبة لتطبيقها والعمل على تطويرها بما يتناسب مع مفهوم المناطق الحرة وأتمتة العمل الجمركي.

الخاتمة :

تسعى سوريا في الآونة الأخيرة إلى إقامة عدة مناطق حرة مشتركة مع الدول المجاورة ، بهدف تنشيط التجارة الدولية العابرة للقطر، وجذب الاستثمارات الصناعية المتقدمة والعمل على توطينها. يترافق ذلك مع بدء استحقاقات اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في مطلع عام 2005. كذلك قرب توقيع اتفاقية الشراكة السورية الأوربية ، وسعي سوريا للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

وتشكل هذه الاتفاقيات منافساً قوياً وربما عائقاً كبيراً للمناطق الحرة السورية عليها أن تواجهه، وتطور قوانينها وأنظمة عملها بما يتلاءم مع التغيرات الحاصلة في التشريع الاقتصادي العالمي ، حيث تدعو منظمة التجارة العالمية وبعض دول الاتحاد الأوروبي إلى عدم إعطاء المزايا والإعفاءات للصناعات القائمة في المناطق الحرة ومحاولة فرض القيود على الواردات منها. كذلك لاتستفيد المناطق الحرة السورية والعربية عموماً من الإعفاءات الجمركية التي تمنحها اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى للسلع ذات المنشأ العربي وبالتالي تفرض الرسوم الجمركية على صادرات هذه المناطق إلى دول الاتفاقية. وهذا كله يجعل من قوانين الاستثمار الداخلي أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية والعربية المباشرة وتصبح المناطق الحرة السورية أقل جاذبية لهذه الاستثمارات .

المراجع :

.....

1 – إحصاءات مديرية التخطيط والإحصاء – المؤسسة العامة للمناطق الحرة .

2– أديب ، بهيج – الجديد في نظام استثمار المناطق الحرة المصدق بالمرسوم 40 لعام 2003 .

3– اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) – تطور المناطق الحرة في منطقة الإسكوا – الأمم المتحدة ، نيويورك 1995 .

4 المجموعة الإحصائية السورية لعام 2003 .

5– دراسات حالة مختارة في منطقة الإسكوا – تقييم المناطق الحرة ، جوانب الصناعة والنقل –الأمم المتحدة عام 2001 .

6- سليمان ، عدنان – أوراق عمل ومحاضرات حول واقع وآفاق التطوير في المؤسسة العامة للمناطق الحرة السورية، مديرية التخطيط والإحصاء .

7- صحيفة البعث الاقتصادي ، تجارة وأسواق – 10 نيسان 2001 .

8-نظام إدارة الاستثمار في المناطق الحرة السورية المصدق بالمرسوم 40 لعام 2003 .

9- ظافر ، محمد سعيد – اقتصاديات المناطق الحرة ، ورقة عمل مقدمة إلى ملتقى اقتصاديات المناطق الحرة – دمشق 29-31 أيار 2002 .